الحوكمة" مدخل لمحاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة "

زهراء عبد القادر طاهر
الباحثة

ا.د. عبد الإله توفيق حسين
وزارة الموارد المائية

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.129.2

تأريخ أستلام البحث : 2020/6/30

مقبول للنشر بتأريخ : 2020/11/17

المستخلص :

تعتبر الحوكمة المؤسساتية واحدة من الاليات التي أصبحت من الضروري تطبيقها في معظم المؤسسات، سواء أكانت حكومية أم خاصة بهدف تحقيق إدارة رشيدة فعالة تحقق مصالح جميع المتعاملين مع المؤسسة. ولابراز هذا الدور وضع الباحثان ثلاثة اهداف :

1 - التركيز على دور اللجان التدقيقية في مجالس الإدارة باعتبارها أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد.
2 - علاقة هذه اللجان بلجنتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.
3 - لفت انتباه جميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي والاداري.

ولتحقيق اهداف البحث اتبع الباحثان في الورقة البحثية المنهج الوصفي التحليلي .
وأستعرضا متغيرات البحث فتضمن المبحث الاول حوكمة الشركات وتطوره وفوائده.
أما المبحث الثاني فتضمن، الجانب المفاهيمي للفساد المالي والاداري واهم اسبابه ومظاهره ونتائجه.
اما المبحث الثالث ، دور آليات الحوكمة في التقليل من حالات الفساد المالي والاداري.
وفي ضوء ذلك استنتج الباحثان :

1. أن الحوكمة هو الاسلوب الفعال في كبح جماح الفساد الاداري فيما لو وضعت القوانين المناسبة، والواضحة، مع اهمية تضمينها نصوص عقابية رادعة لكل من يسيء تطبيق القانون، ويجتهد في مجال تخصصه الاداري.
2. إجراء عملية التقويم الشامل لبرامج الحوكمة.كما واوصى الباحثان :
1. تطبيق آليات الحوكمة التي أوردها الباحثان لمعالجة مشكلة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها المؤسسات والشركات المملوكة للدولة.
2. نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل دور الإعلام بكافّة أشكاله بتوعية الناس حول أنواع الفساد، وطرق التعاون معه للقضاء عليه وليدرك المجتمع إن الحوكمة ضد أي نوع من الفساد أو أي إفساد يهدف الى أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله ومكاسبه.

المقترحات :

وأستكمالاً للبحث الحالي اقترح الباحثان :

1. الحوكمة بين النظرية والتطبيق في مؤسسات الدولة العراقية.
2. دراسة مقارنة بين الدول التي تطبق الحوكمة والدول التي لا تطبق الحوكمة واثر ذلك على اقتصادياتها.

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 129 / يلول / 2021
الصفحات : 22-36

المقدمة:

تواجه الاقتصاديات الكثير من الدول وعلى الأخص الدول التي تمر بمرحلة انتقالية اقتصادية أو سياسية تحدياً كبيراً يتمثل بزيادة فرص ممار سة الفساد المالي والإداري، وما يساعد على ذلك هو انعدام وجود مؤسسات وطنية بشكل متكامل مع وجود قوانين تدعم بيئة مناسبة لممارسة الفساد، مستغلين ضعف الاجهزة القضائية والرقابية في مواجهة هذا الخطر الداهم ؛ فتأتي الدراسة الحالية كاحدى الحلول لمشكلة الفساد المالي والاداري.

مشكلة البحث:

لقد أثبتت الانهيارات والفضائح المالية ، التي طالت اكبر الشركات في العالم ، والمدرجة في أسواق رأس المال بشكل خاص ، في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وروسيا ، واليابان ودول شرق آسيا فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح ، والتي كان لظهورها آثار مدوية ونتائج مدمرة ، الأمر الذي دفع الجهات المعنية وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث الأزمات والانهيارات المشار إليها في أعلاه ، والتي كانت ترتبط بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والتدقيقية . وكانت الحوكمة والياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في اقل تقدير ، وذلك من خلال مجموعة من الآليات ، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة ، وكذلك تعزز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي ، وبخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين وتشكيل لجنة التدقيق من مجلس الإدارة للإشراف عليهما . تكتسب الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة أهمية خاصة ، وذلك لأنها مازالت تؤدي دورا مؤثرا في النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم ، ومنها العراق ، وتمثل جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفر فرص العمل من خلال مواقع الويب الالكترونية والتي لعبت دوراً مهماً في إشراك المواطنين، أو إنشاء ممارسات مستدامة أو تعزيزها واجتذاب الشركات التي يمكنها من توفير وظائف جديدة وتحسين الاقتصاد المحلي من خلال هذه المبادرة الجديدة التي تحدد الطريقة التي يجب أن تعمل بها الحكومة، وتعني كيفية تحول العلاقات بين الدولة والمواطن. ولفهم جوهر هذه المبادرة وما إذا كانت توفر فرصًا جديدة لحل المشكلات العامة.

اهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته من :

1 - قد يفيد المؤسسات المملوكة للدولة ؛لاستشراء الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة ومنها الشركات المملوكة لها.

2 - نشر ثقافة الحوكمة وما لها وما عليها بين افراد المجتمع ودورها في تقليل ومكافحة الفساد بكل انواعه .

3 – يساعد الجهات العليا في الدولة في رسم وتخطيط سليم لتطبيق عادل لبنود الدستور ،من تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل وتوزيع الثروة وتقديم الخدمات ....الخ.

4 – تجاوز المرحلة الحالية وما يمر به البلد من تحديات خارجية وداخلية ؛بما يوفره برنامج الحوكمة من خطط وبرامج وصولا الى بر الامان ..

اهداف البحث:

1 - التركيز على دور اللجان التدقيقية في مجالس الإدارة باعتبارها أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد.

2 - علاقة هذه اللجان بلجنتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

3 - لفت انتباه جميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد الإداري والمالي.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان في الوقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach لموضوع الدراسة، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات ، خاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية ، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات النظرية العربية والاجنبية المتعلقة بالموضوع المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة ، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت ، بالإضافة إلى الاطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية والمحلية ، واستنباط ما يدعم تطوير الحوكمة المؤسساتية والشركات المملوكة للدولة ويفيد في رفع كفاءة أداء المؤسسة والحد من ممارسة اساليب الفساد المالي والاداري ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في اعطاء مرجعية مفيدة للشركات العراقية .

المبحث الأول
حوكمة الشركات وتطوره وفوائده

اولاً : حوكمة الشركات :

إن الحوكمة تأتي كضرورة حياة للشركات؛ خاصة في ظل الظروف التي تنشأ من تعارض المصالح بين أطراف العمليات الاقتصادية؛ سواء كانوا من المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال، أم كانوا من العاملين والمديرين في تلك الشركات وذلك للقضاء على حالات الفساد والحيلولة دون حدوث الفشل المالي والقصور التمويلي. حيث لا يوجد تعريف محدد يتفق عليه الباحثون لمفهوم حوكمة الشركات، فقد عرفت بأنها مفهوم يشير الى القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين ادارة الشركة من جهة وبين حملة الاسهم واصحاب المصالح او الاطراف المرتبطة بالشركة([1]). كما عرفت([2]) بأنها نظام شامل يتضمن مقاييس أداء الادارة الجيدة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي من الاطراف ذوات العلاقة بالمنشأة داخلية أم خارجية من التأثر بصفة سلبية على أنشطتها؛ وبالتالي ضمان أمثل لاستخدام الموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الاطراف بطريقة عادلة تحقق الاثر الايجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل. يرى الباحثان إن حوكمة الشركات تعتبر مفهوماً شاملاً يتضمن مجموعة من النظم والمعايير والقواعد والاجراءات التي يمكن إتباعها بهدف تقنين وتنظيم العلاقة بين إدارة الشركة او المؤسسة وبين كافة الجهات ذوات الصلة التي تتعامل معها على النحو الذي يحمي ويحافظ على الحقوق ويؤدي الواجبات وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والادارية في الشركة وتحسين ادارتها وحماية حقوقها.

ثانياً : تطور فكرة الحوكمة

أصبحت الحوكمة من أهم الموضوعات في جميع الإدارات والمؤسسات والمنظمات العامة والخاصة سواءٌ كانت محلية أو إقليمية وحتى دولية، نتيجةً لسلسلة أزمات مالية مختلفة ضربت الكثير من المؤسسات والشركات الكبرى، كالانهيارات المالية التي وقعت في بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلي الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة. بالاضافة إلي ذلك فإن من أهم أسباب مشاكل انهيار الشركات هو افتقار إداراتها إلي الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، ونقص الخبرة والمهارة. نتيجة لكل ذلك ازداد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأضحت من الأعمدة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها المجموعات الاقتصادية.إلتزمت غالبية الدول فيما بعد بتطبيق هذا المفهوم لما يحققه لها من مزايا ومنافع، وعلى كافة المستويات الاقتصادية والمالية وحتى الادارية؛ بهدف حماية اصحاب المصالح والحد من الفساد الاداري والمالي. إن سريان الحوكمة داخل جسد الكيانات الاقتصادية والادارية المختلفة سوف يسهم في زيادة قوة (جهاز المناعة) ضد الفساد وزيادة كفاءة الجهاز الاداري وتحقيق سلامة ومتانة النظام المالي للشركات وتحسين أدائها حتى تصبح قادرة على مواجهة المنافسة وفي الوقت ذاته زيادة قدرة كافة الاطراف على الحكم السليم على أداء هذه الشركات.اصبحت الحكومة الإلكترونية حاليا جزء مهم ومتكامل من الإدارة العامة. وبطبيعة الحال تطور الحكم الإلكتروني من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والتي أيضا تسعى لتبسيط الخدمات العامة وتبسيط الاجراءات من خلال سهولة استخدام المواقع الالكترونية بشكل مبسط، وجعل المواطنين أكثر انخراطا في صنع السياسة العامة.

لماذا سهولة استخدام الويب أمرا مهما ؟ تمثل مواقع الويب للحكومات نافذة الدولة في هذا العالم المتصل. والعالم الإلكتروني أصبح المصدر الأول للمعلومات لمعظم الناس ومعظم الشركات المهتمة في أية مدينة. ولهذا السبب، يجب على المدن أن تفكر في سهولة استخدام الموقع – والذي هو عنصر حاسم في الانطباع الأول لزوار الموقع. وغالباً ما يشير الخبراء الى قابلية استخدام المشتركين في تطوير مواقع الويب للحكومات إلى الحاجة إلى حساب قابليتها للاستخدام فيما يتعلق بتجربة المستخدم. كما أوضح هؤلاء الباحثين، الآن أكثر من أي وقت مضى، بأن تجربة المستخدم مهمة بشكل حاسم. تعد قابلية استخدام الموقع مكونا مهما لجودة الموقع، ويجب على مطوري المواقع الحكومية "مراقبة جودة مواقعهم وتحسينها بانتظام لجذب المستخدمين وإرضائهم".

([1])- سميحة فوزي (5004م)، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 82 ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية

([2]) - الحيزان، أسامة فهد (5002م)، نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) – حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والادارية واالقتصادية، الجزء الاول، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.

لقد أصبحت حوكمة المؤسسات والشركات من المصطلحات الاكثر شيوعا في قاموس العمل العالمي الحديث ، وقد أكدت العديد من الدراسات أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات والشركات وأثرها في زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إلادارة، وبالتالي اكتساب الشركات المملوكة للدولة أهمية خاصة؛ كونها تقدم جزءاً أساسياً من إجمالي الناتج المحلي وتوفير فرص جديدة للعمل؛ إذ تؤدي الشركات دورا هاماً في تنمية الاقتصاد الوطني، بتوفير فرص عمل لأعداد كبيرة من المواطنين، ومساهمتها بنصيب كبير من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة الإجمالية. ولذلك تحديداً فإن أي تعثر يتعرض له هذا القطاع فسوف تمتد آثاره الى القطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني، والتي تعتمد على مخرجات هذا القطاع. ويجب بناء على ما تقدم القيام بدراسة وتحليل المشكلات التي يعاني منها، وبخاصة مشكلة الفساد الإداري والمالي التي استشرت فيه بشكل غير مسبوق، ليس فقط لحماية المؤسسات والشركات المملوكة للدولة من الانهيار فحسب، وإنما لحماية الشركات التابعة للقطاع الخاص التي تعتمد عليه بشكل كبير مصدرا لمدخلاتها أو سوقا لمخرجاتها، وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني كله. وقدرة الدول على جذب مستثمرين محليين أو أجانب، وما يترتب على ذلك من تنمية لاقتصادات تلك الدول.وصاحبَ ذلك قيامُ العديدِ مِنْ دولِ العالمِ والمنظماتِ الدوليه بالاهتمام بمفهوم الحوكمة ، وذلك باضطلاع الجهات التشريعية والهيئات العلمية بمهمة إصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقاير والقواعد والمعايير والتي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المعايير(1) **لذا** يمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء الاداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والناجحة من أجل تحقيق الخطط والأهداف لأي عمل منظم سواء في وحدات القطاع العام أو في وحدات القطاع الخاص.

أهم معايير الحوكمة:

لقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية الحوكمة بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب . إذ برزت هذه الأهمية بعد ألازمة المالية الآسيوية 1997 - 1998، والانهيارات والفضائح التي طالت كبريات الشركات مثل شركة انرون Enron للطاقة وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة

وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004 ولحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة 2005 (1)وقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لحوكمة الشركاتِ المملوكةِ للدولةِ بوصفِها مرجعاً عندَ وضعِ مبادئ الحوكمة لشركاتِ قطاعِ الأعمالِ العامةِ في أي دولة . وتنقسمُ هذه المبادئُ إلى ستِ مجموعاتٍ:

1. التأكيد على وجودِ إطارٍ تنظيمي وقانوني فعّال للمؤسساتِ والاداراتِ العامّة.
2. اعتمادُ الوحداتِ للمراجعةِ الداخليةِ.
3. المعاملةُ المتساوية لحملة الأسهم (الملاك مساهمة الدولةِ أو الأفراد).

العلاقات مع الأطراف ذوات المصالح، وذلك بتفعيل وحداتٍ للمراجعةِ الداخليةِ في جميع إدارات الدولة،الشفافية والإفصاح عن طريق تفعيلِ عملِ الأجهزةِ الرقابيّة (ديوانُ المحاسبة، مجلسُ الخدمة المدنيّة، التفتيش المركزي، وأيّةُ أجهزةٍ رقابيةٍ أخْرى). _____

*(1)- Organization for Economic Cooperation and Development

مسؤولياتُ مجالسِ إدارةِ المؤسساتِ العامّة.

ترى منظمةُ التعاونِ الاقتِصادي والتنْمية (OECD) أن الحوكمةَ أحدُ عواملِ تحسين الكفايةِ الاقتصاديّةِ والنموّ الاقتصاديْ، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين . وأن وجود نظامَ حوكمةٍ فعّالْ في أي مؤسسة أو شركة وفي أيّ اقتصادٍ بشكل عام، يساعد في توفير درجة عالية من الثقة ضرورية لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد.

وفي الجانب المحاسبي والرقابي تتجسد أهمية الحوكمة بما يأتي ([1])

1 . محاربة الفساد المالي والاداري في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة وعدمُ السماحِ بوجودهِ أو عودتهِ مرةً أُخْرى.

2 . تحقُّق ضمانِ النزاهةِ والحيادية والاستقامةِ لجميع العاملين في الشركة ابتداءً من مجلسِ الإدارةِ والمديريْن التنفيذييّن حتى أدْنى مستوىً للعاملين فيها.

3 . العمل على تفادي وجود أية أخطاء عمديه أو انحرافٍ متعمّد كان أو غير متعمّد ومنعِ استمرارِه أو العملُ على تقليله إلى أدنى قدرٍ ممكنْ، وذلك باستخدامِ النظمِ الرقابيّة المتطوّرة .

4 . تحقيقُ الاستفادةِ القُصوى من نُظُم المحاسبة والمراقبة الداخليّة، وتحقيق فاعليةِ الإنفاقِ وربْط الإنفاقِ بالإنْتاج.
5 . تحقيقُ قدرٍ كافٍ من الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالكشوفات المالية.
6 . ضمانَ أعلى قدْرٍ مِنَ الفاعليّةِ لمراقبي الحسابات الخارجيين ، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.
اما على ال**صعيد الاقتصادي:** أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات ، وهو الأمر الذي أكده Winkler بشدة، حيث أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية؟

أما على الصعيد الاجتماعي : فيذكر مركز الحوكمة في الجامعة التكنولوجية في سدنـــــي(UTS) إنها تهتم بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
ويشجع إطار حوكمة الشركات الاستخدام الكفوء للموارد وضمان حق المساءلة عن السيطرة عليها، ويهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام.
وفي ذات الاتجاه فإن حوكمة الشركات مهمة أيضاً للشعوب، إذ ترغب البلدان أن ترتفع وتيرة تنمية الشركات العاملة ضمن حدودها لتوفير فرصٍ جديدة للعمل أو الخدمات الصحية، ولإشباع للحاجات الأخرى، ليس لتحسين مستوى المعيشة فحسب؛ بل لتعزيز التماسك الاجتماعي.

ثالثاً: فوائد الحكومة الإلكترونية
تتمتع الحكومة الإلكترونيّة **بمزايا وفوائد، ومنها ما يأتي:**
تعزيز الحوكمة الشاملة: إذ تُسهم الحكومة الإلكترونيّة في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين، وذلك عن طريق استخدام الاستراتيجيّات المُتعلقّة بالإنترنت لإشراك المواطنين في العملية السياسيّة، ممّا يوضح مدى شفافية الحكومة (1)
زيادة سرعة وسهولة التنفيذ أدى الى التقليل من الأوراق: وذلك بالاعتماد على استخدام الوسائل التقنية في تبادل المعلومات والأفكار بين الوكالات الحكوميّة، كما سهّل الوصول إلى قرارات وسياسات حكوميّة، حيث إنّ الحكومة الإلكترونيّة تمنح جميع المواطنين حقّ الوصول إلى المعلومة.

الارتقاء بمستوى الكفاءة التشغيلية: إن ما يعني المواطن هو كفاءة الخدمات المُقدّمة إليه، إذ تُقاس فعاليّة الحكومات بجودة تعامُلاتها مع المواطنين، وأصبح الوصول الى هذا الأمر ممكناً مع انبثاق الحكومة الإلكترونية.
- **التقليل من التكاليف الإدارية للحكومة:** تُعتبر الحكومة الإلكترونيّة فعّالة جدّاً من حيث تخفيض التكاليف، فعلى سبيل المثال، يُمكن إجراء استطلاع رأي حول موضوع ما بتكلفة واطئة جداً، فضلاً عن جمع البيانات وغيرها من الواجبات الحكومية وبدون إنفاق مصاريف زائدة .

المبحث الثاني
الجانب المفاهيمي للفساد المالي والاداري
واهم اسبابه ومظاهره ونتائجه

اولاً: مفهوم الفساد : لقد ارتبط مفهوم الفساد في أذهان العديد من البشر بالشر،(1)
نشأته تعود في جذورها إلى بداية الخليقة ونشأت البشرية ، فالدليل القرآني يأخذنا الى قصة آدم عليه السلام وابليس أول من بدأ بالإفساد إذ يقول رب العزة (قال ربي فانظرني إلى يوم يبعثون قال فانك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين قال فالحق والحق أقول لاملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين) (الآيات 79 ، 80 ، 81 ، 82 ، 83 ، 84 ، 85 من سورة ص) .
واليوم تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ، وهو داء خطير يهلك الحرث والنسل لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة .

(1) ستاورت، جورج مودي، " تكلفة الفساد "، الإصلاح الاقتصادي ، المجلد (21) ، العدد (2)، 1999، ص16

وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بان الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي ، والمستوى المعيشي المرتفع ، بينما يرتفع بمعدلات و وتائر كبيرة في الدول النامية بصفة عامة ، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص . ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي والإداري ، كانتشار الرشوة ، والتسيب بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات .
يمكننا القول أن اصدق تعريف له هو الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية " الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاوى المسؤوليين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ، ولكنه لا يتضمن الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع (1)

ثانياً : أسباب ظهور الفساد المالي والاداري:

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات مالم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشؤها ، "كما وحدد البنك الدولي (world bank) عدة اسباب لظهور الفساد المالي والاداري :
1. تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
2. الصراع على المناصب بغية السيطرة على الدولة ومؤسساتها.
3. هشاشة المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني وتهميش دورها.
4. توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.
5. غياب المراجعة الخارجية المستمرة والفجائية.
6. ضعف الادارة وقلة الخبرة .
7- محسوبية في استيعاب الموظفين غير الاكفاء.(2)

(1) ستاورت، جورج مودي، (المصدر سبق ذكره)

(2) الوائلي، ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز دراسات المستقبل، 2005، www.mesr.net ص4

وإضافةً إلى ما سبق،" بامكاننا الاشارة الى ثلاثة أبعاد أساسية لارتكاب جرائم الفساد المالي والإداري وهي:

البعد السياسي:

تتمثلُ أسبابِ الفسادِ المالي والإداري بالإرادةِ السياسيّة الضعيْفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلكُ المبادرات لمكافحته، فإنها حتى وان أعلنت عن اصلاحات، فإنها تبْقى منْ قَبيْل العبث ، ويصبح من ثَمّ وجودُ المصلحين بِلا معنى ، حتى وإن توفّرت لديهم الجدية والرّغْبة الصّادقة في الإصلاح. وبدونِ الإرادةِ السياسيّة، فإنّ مواجهةَ الفسادِ ستقتصرُ على الشكل ليس إلا، ويبقى دور المصلحين مقتصراً على المناشداتِ والنداءاتِ والتمنياتِ التي لا تغني ولا تسمن من جوْع. وإنّ غيابَ الإرادةِ السياسيّةِ يؤدّي إلى غيابِ دولةِ المؤسساتِ السياسيّةِ والقانونيّةِ والدستورية.وعند هذا المسْتوى تُظهِر حالةَ غيابِ الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقْصاءِ الوظيفي. كما تتعطّلُ إلى حدٍّ بعيد آليات الرّقابة في الدّولةِ ، حيث أن الحكومة لا تُحاسبُ الإدارةَ مع علمِها بالفسادِ المستشري في أوصالِها، وأنّ يدَ القضاءِ لا تطالُ المسؤولين في الدولة مهما قيْلَ أو عُرفَ أو شاعَ عنهم ، وأنّ هيئات الرقابةِ تكون معطّلةً إمّا بفعلِ شدّة الفسادِ الذي يتجاوزُ في أبعاده قدرتها، أو لأن دمَ الفساد أخذ يدبُّ في عروقِ بعضها .

البعد الاقتصادي:

يتمثلُ في البطالةِ وتدني الرّواتب والأجُور وتبايُنِ الدّخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عامْ، فضلاً عن غيابِ الفعاليّة الاقتصاديّة في الدوْلة وكثرة الصَفَقات التجارية المشبوهة أو الناتِجة عن عملياتِ السمسرةِ يحتلُ الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً.

البعد الاجتماعي:

يتجلى عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدينار والدرهم؛ فعندما يكون القيام بواجبٍ وظيفيٍّ أو إجراءِ معاملةٍ معَ إداراتِ الدولةِ أو تصريف أعمالِ الحكم مقابل ثمنْ، وغيرها من الشواهد الكثيرة؛ فإنّ الفسادَ سيسودً حياتِنا العامّة كجزءٍ أساسٍ من ثقافةِ المجتمع، وعليه يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه ثقافةَ الفسادْ، ويكون من الصعب علاجه . فآفة الفساد لا تنتج إلا مزيدا من الآفات المشابهة لها، والمفسد لا يجد في إفساده عيباً.

ثالثاً: مظاهر الفساد المالي والاداري

عندما يستشري الفساد في المجتمع ويتحكم به، تهتز أركان الحكم وتنتهك فيه سيادة القانون ويتمادى مرتكبو جرائم الفساد في التحرّي عن سبل جديدة للحصول على مزيد من الاموال بطرق غير مشروعة،

وعندما يتحكم الفساد بالمجتمع ويضرب أطنابه فيه، تدخل البلد في حلقة مفرغة، حيث يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه، وعندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة (1)

وللفساد المالي والاداري مظاهر متعددة وآثار خطيرة.

أ – مظاهر الفساد المالية والادارية وألاخلاقية، فللفساد المالي والاداري مظاهر وتجليات سياسية ومالية وادارية واخلاقية:

1. **ففي الجانب السياسي،** يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.
2. **وفي الجانب المالي،** يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكامِ الماليةِ التي تقونن سيرَ العملِ الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية. وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية.
3. **أما الفساد الإداري،** فانه يتعلق بالمخالفات الادارية والوظيفية وكذلك التنظيمية التي يرتكبها الموظفون العموميون أثناء تأديتهم لمهام عملهم، وتتجسد مظاهر الفساد الاداري في التسيب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا تتعلق بالعمل واستحقاقاته، وعدم التصدي الجدي للمسؤولية وإفشاء أسرار الدولة وغير ذلك.
4. في **الجانب الاخلاقي،** يتمثل الفساد بالانحرافات الاخلاقية والسلوكية التي يقوم بها موظفو الدولة، والمتعلقة بسلوكهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب مصلحة الشعب وممارسة المحسوبية من غير الالتفات إلى معايير الكفاءة عند تعيين الموظفين .

رابعاً: نتائج وآثار الفساد المالي والاداري

يوصف تأثير الفساد المالي والاداري بأنه تاثير متمادٍ، لذا فإن القواعد التي تعمل على مكافحته تأخذ نفس الوصف فيكون لها بذلك تأثير ذا انتشار واسع بين القوانين الداخلية الخاصة والعامة وتنجم عن الفساد آثار اقتصادية كثيرة على المستوى الكلي، منها ما يلي:

1. (عرقلة التنمية) وانخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة لخفض معدل الاستثمار الخاص ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي.
2. ضياع النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة والصحة والتعليم ... إلخ، وبالتالي تدمير الخدمات العامة.
3. ضياع الكثير من الإيرادات العامة التي كانت من الممكن أن تساهم في بناء الدولة.
4. زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.
5. ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم).
6. انتشار الفقر، وتراجع التنمية المستدامة والشاملة.
7. انعدام الثقة في النظام السياسي.
8. زيادة مضاعفة للفساد (تغذية الفساد لنفسه) .
9. زيادة الفقر والجريمة وانهيار القيم والاخلاق .
10. اعاقة جذب الاستثمارات.
11. انهيار بعض مؤسسات الدولة/ المصانع نموذج(1)

المبحث الثالث
دور آليات الحوكمة
في التقليل من حالات الفساد المالي والاداري

تعمل الحوكمة على معالجة المشكلات الموجودة في المؤسسات أو الشّركات، ومنْ أبرزها مشكلة الفساد المالي والاداري، باتباع حزمة من الآليات تم تصنيفها إلى آليات حوكمة تقسم الى داخلية وخارجية. سنعرضها وكما يأتي(2) :

1. الآليّات الداخليّة للحوكمةِ المؤسساتية والشركاتِ المملوكة للدولة:

تنصّب آليات الحوكمة الداخليّة على الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة، ويتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة لها. ويمكن تصنيفها ما يأتي:

أ – مجالس الإدارة

من الضرورة أن يقود كل شركة مِنَ الشركاتِ المملوكة للدولةِ مجلس إدارة فعّال، يمارس القيادة ويوجه الشركة بنزاهة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافيةا ومسؤولية (3).

تكون مجالس الادارات هذه فعالة، وينبغي أن تكون في موقف يؤهلها للعمل لصالح الشركة، وفي الوقت نفسه تؤخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار ، وأن تمتلك السلطة المناسبة لممارسة أحكامها الخاصة بعيداً عن التدخّلات السياسيّة والبيروقراطيّة في شؤونِها.(1)

يتم تشكيل مجموعة من اللجان من بين الأعضاء غير التنفيذيين وأبرزها:(2)

1- لجان التدقيق

تحظى لجان التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام ملحوظ من قبل مختلف الهيئات العلمية الدولية وكذلك المحلية المتخصصة والباحثين، وبخاصة بعد سلسلة الانهيارات المالية التي عصفت بالشركات العالمية. ويعود هذا الاهتمام الى الدور الذي من الممكن أن تؤديه لجان التدقيق كأداة هامة من أدوات حوكمة الشركات في توطيد الثقة والتعامل بشفافية في عملية الافصاح عن المعلومات المالية التي تقوم بها الشركات؛ من خلال عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي عدا دورها في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وتطور هذا المفهوم بعد إصدار عدد من المقترحات والتوصيات لحل المشكلات التي تواجهها هذه اللجنة في الواقع العملي ، وبالشكل الذي أصبحت هذه اللجان في الوقت الحاضر أداة هامة من أدوات حوكمة الشركات والمؤسسات .

ويتضح (للباحثان) انه يتم تعريف هذه اللجنة في ضوء عضويتها ومسؤولياتها، وإنها تتميز بأنها منبثقة عن مجلس الادارة والتي تقتصر عضويتها على غير التنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، والذين تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتتعلق مسؤوليتها بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية وكذلك مراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ، بالاضافة الى مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة التي تقوم بها إدارة المؤسسة أو الشركة .

واجباتُ (مسؤوليات) لجْنة التدقيْق

أشار الباحثان فيما سبق إلى واحدة من أهم المسؤوليات التي تضطلع بها لجنة التدقيق وهي العمل على إجراءات الحوكمة وتطبيقها على أرض الواقع، ويجري ذلك من خلال مجموعة آليات، بالاضافة الى مراجعةِ الكشوفاتِ الماليّة قبيل تقديمِها إلى مجلسِ الإدارة (1).

1. مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة
2. الإيصاء بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي.
3. مراجعة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق، مناقشها والاتفاق عليها.
4. مناقشة المدققين الخارجيين لأية تحفظات ممكنة الحدوث أو مشكلات قد تنشأ أثناء العمل في التدقيق.
5. مناقشة المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.
6. الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها ورفع التوصيات اللازمة للإدارة بغية اتخاذ الإجراءات المناسبة.
7. القيام بالواجبات التي يطلبها مجلس الإدارة ، مما له صلة بالاعمال الرقابة والتدقيق.

2- لجنةُ المُكافئآت

أوصت معظم الدراسات الخاصة بموضوع الحوكمة وبالاضافة الى التوصيات الصادرة عن الجهات المعنية بأنه يجب أن تشكل لجان خاصة بمنح المكافآت تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة ومن غير التنفيذيين، وعلى تكون مكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا مناسبة، وذلك لغرض تعزيز مصالح المؤسسة او الشركة في المدى البعيد من خلال اجتذاب المهنيين أصحاب الكفاءات.

وظائف وواجبات لجنة المكافئآت

تتركز وظائف لجنة المكافئآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا لذا فان Mintz حدد تلك الواجبات بما يأتي(1):

تحديد الأجور "الرواتب" والمكافئآت وأية متعلقات مالية من هذا القبيل بالإدارة العليا و مراجعتها والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها.

- وضع السياسات الكفيلة بإنجاح برامج مكافأة الإدارة العليا و مراجعتها بشكل باستمرار.
- اخذ الخطوات الكفيلة بتعديل برامج المكافآت الخاص بالإدارة العليا والتي ينتج عنها دفعات مرتبطة بشكل غير معقول بمستوى أداء عضو الإدارة المذكور.

3- لجنةُ التّعييناتْ

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة او الشركة . ولغرض حصول أكبر قدر من الشفافية في إجراءات تعيين مجلس الإدارة بالاضافة الى بقية الموظفين؛ فقد أنيطت بهذه اللجنة الواجبات التالية:

---

(1) Mintz, Steven M.," Improving Corporate Governance Systems : A Stakeholders Theory Approach " , 2003 ,www.aaahq/Am2003/cpe/ethics/Forum, p.14

– قيام لجنة التعيينات في المؤسسة او الشركة مع مجلس الإدارة وبمصادقة الوزير المختص بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين.
– وضع آليات واضحة للتعيين، بما يضْمن الحصول على أفضلِ المرشحين المؤهلين.
– تقويم أداء المهارات المطلوبة وذلك بالتشارك بقية أعضاء مجلس الإدارة وباستمرار.
– القيام بالإعلان عن الوظائف المطلوبة، وكذلك دعوة المؤهلين لرفع طلباتهم للتعيين.
– توخي الموضوعية، من خلال مقارنة المؤهلات والمهارات التي يتمتع بها المتقدم للوظيفة مع الشروط الموضوعة من قبل الشركة أو المؤسسة.

ب- التدقيقُ الداخلي

تؤدّي وظيفةُ التدقيقِ الداخلي دوراً مهماً في عمليةِ الحوكمة ، إذ إنها تعزز هذه العملية ، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلَة الشركة؛ إذ يقومُ المدقّقون الداخليون ومنْ خلالِ الأنشطة التي ينفذونها بزيادةِ المصْداقيّةِ، العدالة، تحسينُ سلوكِ الموظفيْن العامليْن في المؤسسات والشركات المملوكةِ للدولةِ وتقليل مخاطرِ الفسادِ الإداري والمالي(1)

وقد اعترفت الهيئاتُ المهنيةُ والتنظيميّةُ بأهمية وظيفةِ التدقيقِ الداخلي في عمليةِ الحوكمة وأهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير(2).

ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها . يضاف إلى ذلك، أنه يُمكن أنْ تزْدادَ فاعليةُ لجنة التدقيقِ الداخلي عنْدما تكون قادرةً على توزيع مِلاكِ التدقيق الداخلي للحصول على معلوماتٍ مهمةٍ عن قَضايا خاصّة بالشركةِ؛ مثلَ تقوية نظامِ الرقابةِ الداخليةِ ونوعيّة السياساتِ المحاسبية المستخدمَة(3).

2. **الآلياتُ الخارجيّة لحوكَمة الشركاتْ:**

تتمثلُ آلياتِ حوكمةِ الشركاتِ الخارجيةِ الرقابية التي يمارسُها أصحاب المصالحِ الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيثُ يشكّل هذا المصدرُ أحد المصادرِ الكُبرى المولّدة لضغطٍ هائلٍ من أجل تطبيقِ قواعدِ الحوكمَة.

ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي: (1)

أ - منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) احد الآليات المهمة لحوكمة الشركات. ويؤكد على هذه الأهمية كل من (Hess and Impavido)، وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة) ،إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة ، وبالتالي تتعرض للإفلاس(2) .

ب- الاندماجات والاكتسابات Mergers and Acquisitions

مما لاشك فيه إن الاندماجات والاكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم. وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال ، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج

ج - التدقيق الخارجي External Auditing

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية ، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات ، وليس مقبوليتها فقط. وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة امر مهم . يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة ، وقد أكدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية على ضرورة اخذ وظيفة التدقيق الداخلي بنظر الاعتبار من المدقق الخارجي، فقد عرف وظيفة التدقيق الداخلي كمصدر للمراقبة يجب على المدقق الخارجي أن يأخذه بنظر الاعتبار عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في الشركة .

د - **التشريع والقوانين**

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة . لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة ، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية ، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم . فعلى سبيل المثال ففي العراق ، فقد نظم قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1977 شؤون الشركات المملوكة للدولة من حيث التأسيس والإدارة والتصفية وكذلك أخضعها لرقابة ديوان الرقابة المالية .

هـ -آليات حوكمة خارجية أخرى Another Corporate Governance Mechanisms

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عن ما تقدم ذكره ، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة للآليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة . فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول ، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري ، وتضغط منظمة التجارة العالمية (WOT) من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية ، وفي قطاع البنوك ، تمارس لجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها.(1)

يرى (الباحثان) أنه وبسبب تنوع آليات الحوكمة وتعدد مصادرها، فان تنفيذها يستلزم وضع إطارٍ شاملٍ لها، يراعي جميع أصحاب المصالح في الشركات المملوكة للدولة أو الخاصة. باعتبار أن كل المشاركين في عملية الحوكمة يؤدون دوراً مهماً، وإنها تتفاعل فيما بينها ضمن إطار الحوكمة. مثال على ذلك التفاعل فيما بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي، المدقق الداخلي، الادارة العليا، مجالس الإدارة. إذ أن لهذا التفاعل تأثيرا كبيرا في التقليل من حالات الفساد المالي والإداري. كما أن الالتزام بآليات الحوكمة من قبل المؤسسات والشركات المملوكة للدولة يؤدي إلى التقليل من الفساد المالي والاداري فيها وتعاظم كفاءتها من ناحية الأداء، وبالتالي إزدياد الثقة بالشركات المملوكة للدولة من قبل المستثمرين المحليين والأجانب، ما يترتب عليه قدرة الدولة على اجتذاب الاستثمار وما ينتج عنه من تحريك عجلة التنمية لصالح اقتصاد البلد.

من خلال ما تقدم توصل الباحثان الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وبعض التوصيات وعلى النحو الآتي:

الاستنتاجات

أستنتج الباحثان ان الحوكمة تعد:

1-الاسلوب الفعال في كبح جماح الفساد الاداري فيما لو وضعت القوانين المناسبة، والواضحة مع اهمية تضمينها نصوص عقابية رادعة لكل من يسيء تطبيق القانون، ويجتهد في مجال تخصصه الاداري.
2-تشديد الرقابة الادارية والقضائية من خلال متابعة ومحاسبة من يسرف في صرف المال العام.
3-حصر الاعمال الادارية بطبقة عليا مختصة.
4- الثقافة يمكن تعلمها من خلال تحمل كل الجهات سواء كانت رسمية حكومية او قطاع خاص مسؤلية نشر ثقافة الحوكمة وتطبيقها .
5-فتح باب الاستثمار وجذب رؤوس الاموال وخلق بيئة استثمارية رصينة بتوفير التسهيلات القانونية والادارية اللازمة والخطط المرنة.
6- إجراء عملية التقويم الشامل لبرامج الحوكمة.
7-تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة من خلال تقليل الفوارق الدخلية بين الموظفين، والاهتمام بالخدمات المقدمة للمناطق السكنية على حدً سواء و تعيين العاطلين عن العمل وفق معايير عادلة .....وغيرها.
8- تقديم استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد على مستوى الدولة وكذلك على مستوى كل وزارة من الوزارات مبنية على اساس الفترات الزمنية لتحقيق هذا الهدف، يجب خضوع الاشخاص الذين يتولون المناصب العامة والموظفين للدورات التطويرية في الكشف عن اساليب حالات الفساد الاداري والمالي.

التوصيات:

أهم التوصيات التي يراها الباحثان لمعالجة مشكلة البحث ما يأتي:

1- على السلطة التشريعية في العراق ان تبادر الى سن قانون لمكافحة الفساد وفرض عقوبات صارمة من خلال وضع قوانين بحق مرتكبي الفساد والمتلاعبين بأموال الشعب واعتبار ه جريمة من الجرائم المخلة بالشرف .

2- تربية النّفس على احترام القوانين الوضعيّة من خلال إيقاظ الضّمير الذي يُعدُّ شُرطيّاً داخل كلّ شخص، وتنمية روح الانتماء للوطن وحبه وتقديم مصلحته على المصلحة العامّة،

وتطبيق آليات الحوكمة التي أوردها الباحثان لمعالجة مشكلة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها المؤسسات والشركات المملوكة للدولة.

3- انشاء فريق عمل متخصص برئاسة اعلى سلطة بالدولة لتثبيت تعليمات واجراءات شاملة لوضع هذه الاستراتيجيات المشار اليها في الفقرة السابقة موضع التنفيذ ومراقبة الاداء من قبل لجان متخصصة.

4- نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل دور الإعلام بكافّة أشكاله بتوعية الناس حول أنواع الفساد، وطرق التعاون معاً للقضاء عليه وليدرك المجتمع إن الحوكمة ضد أي نوع من الفساد أو أي إفساد يهدف الى أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله ومكاسبه.

5- تطوير مواقع الويب للحكومات بأعتبارها هي النافذة الالكترونية للدولة في هذا العالم ومراقبة جودة هذه المواقع وتحسينها بانتظام لجذب المستخدمين وإرضائهم وخلق بيئة استثمارية رصينة .

وعليه يوصي الباحثان لترسيخ ثقافة الحوكمة في العراق باستحداث مركز او قسم خاص يكون مرتبط ارتباطاً مباشر بالجهات العليا للمؤسسة او الشركة يعنى بقضايا الحوكمة، ويتولى مهامه ومهمة إعداد برامج إعلامية وتدريبية مقتصرة على ما يتعلق ببرامج التطوير والتي تشمل الايفاد والابتعاث للموظفين وذلك بالإعلان عن الدورة التدريبية المطلوب إشغالها عبر الموقع الالكتروني، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم على ان تؤخذ بعين الاعتبار مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من قبل المؤسسة او الشركة وللحد من ظاهرة الفساد في هذا الجانب.رفع المستوى الحضاري للمجتمع من خلال نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والديني، واعتبار محاربة الفساد المالي والإداري مهمة وطنية يشارك فيها الجميع، كل من موقعه.

6- إجراء عملية تقويم شاملة وعلى جميع مستويات العمل ،لتشخيص نقاط الضعف ووضع العلاج المناسب لها من خلال معايير ومحكات المعتمدة في تحقيق اعلى مستويات الشفافية في تطبيق الحوكمة .

7- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل لتقليل نسبة البطالة، والعمل على تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية والتامين الصحي، وذلك لكي يشعر المواطن بالأمانِ وبالتالي الابتعاد عن السرقة والغش وجميع أوجه الفساد بشكلٍ عامْ. وتوخّي الحيطة والحذر عند تعيين الأشخاص في المناصب الماليّة بالذات؛ فيجب البحث عن الشّخص المُناسب الذي لديه سيرة سلوكيّة جيّدة في الحياة العامّة والعمليّة، فليس من الصّائب تعيين شخصٍ معروفٍ بقبوله بالرّشوة مهما كانت صغيرةً في أي منصبٍ ماليّ.

8- التزام الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات بمبادئ الشفافيه والإفصاح عنها، باتباع يأتي:

أ – تحديد كل شركة أو مؤسسة الأهداف الستراتيجية التي تسعى الى تحقيقها، والإفصاح عنها عبر وسائل الاعلام، من خلال تقارير تتضمنُ مستوى تحقيق الأهدافِ الموضوعة.

ب – إلزام الشركات المملوكة للدولة بنشر التقارير المالية السنوية والإيضاحات المكملة لها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة، على أن تتضمن هذه التقارير النسب الربحية والسيولة ومعدل التطور لهذه النسب من سنة لأخرى، وعلى موقـع الشركة عبر (الانترنت).

ونحن في انتظار مبادرات هامة وجدية ذات أهمية لتفعيل حوكمة القطاع العام وعلى كل المستويات لوضع الحلقة المفقودة في سلسلة التطوير التي نرغب ان تشهدها بلادنا.

المقترحات :

إستكمالاً للدراسة الحالية أقترح الباحثان ما يأتي:
1 – الحوكمة بين النظرية والتطبيق في مؤسسات الدولة العراقية.
2 – دراسة مقارنة بين الدول التي تطبق الحوكمة والدول التي لا تطبق الحوكمة واثر ذلك على اقتصادياتها.

المصادر

1- اسماعيل البديري، الفساد الاداري والاقتصادي، اسبابه واثاره وعلاجه، مقدم الى المؤتمر القانوني، كلية القانون، جامعة كربلاء في 2008/5/10.

2- الحيزان، أسامة فهد (5002م)، نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) – حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والادارية واالقتصادية، الجزء الاول، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.

3- سميحة فوزي (5004م)، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 82 ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية

4- سليمان، محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري - دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص13 .

5- ستاورت، جورج مودي، "تكلفة الفساد"، الإصلاح الاقتصادي، المجلد (21)، العدد (2)، 1999، ص16 .

6- ستاورت، جورج مودي، (المصدر السابق)

7- عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة ،. ص1

8- ميخائيل، اشرف حنا، " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات" ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص83

9- ميخائيل ،**(المصدر السابق)**

10-المعلومات الحكومية الفصلية/المجلة الدولية لإدارة تكنولوجيا المعلومات والسياسات والممارسات/رئيس التحرير المشارك: ماريين يانسن ،وماس جانوفسكي.

11-الوائلي، ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز دراسات المستقبل، 2005، www.mesr.net ص4

12-الوائلي، ياسر خالد بركات، (المصدر السابق)

13- Archambeault, Deborah S., " The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases", Nov. 2002, p.8.

14- Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, London, Gee and Co. ltd. , 1992, p. 30.

15- Cohen, Jeffrey et al., "The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality", Journal of Accounting Literature, 2004, p.33.
16- Cohen et al., op cit, p. 152. **Edited**
17- Hess, David and Impavido, Gregorio, op cit, p. 5.
18- Mintz, Steven M., " Improving Corporate Governance Systems: A Stakeholders Theory Approach " , 2003 ,www.aaahq/Am2003/cpe/ethics/Forum , p.14.
19- Organization for Economic Cooperation and Development.
20- Private Sector Corporate Trust, "Good Corporate Governance in State-Owned Corporations –Final Draft Guidelines" 2002, p. 17.
21- Private Sector Corporate Governance Trust, op cit, p. 35.
22- Private Sector Corporate Governance Trust, op cit, p. 35. **Edited**
23- Wikipedia, the Free Encyclopedia," Corporate Governance", 2007. www.en,wikipedia.org/wiki/corporate-governance, p.7.

Governance" an introduction to fight financial and administrative corruption
in state-owned enterprises and companies

Senior Programmer Head: Zahra Abdel Qader Tahir,

Ministry of Water Resources **Zah_tahir@yahoo.com**

Abstract

Institutional governance is one of the mechanisms that have become necessary to apply in most institutions, whether governmental or private, in order to achieve effective rational management that fulfills the interests of all those dealing with the institution. To highlight this role, the researchers set three goals

1. Focusing on the role of audit committees in boards of directors, as they are the most important pillars of achieving this new concept.

2. The relationship of these committees to the internal and external audit committees.

3. Draw the attention of all responsible authorities to the danger of financial and administrative corruption.

To achieve the objectives of the research, the researchers followed the descriptive and analytical approach.

The researchers reviewed the research variables, and the first topic included corporate governance, its development and benefits.

As for the second topic, it included the conceptual aspect of financial and administrative corruption and its most important causes, manifestations and consequences.

As for the third topic, the role of governance mechanisms in reducing cases of financial and administrative corruption.

1. Governance is the effective method for curbing administrative corruption if appropriate and clear laws are put in place, with the importance of including them in punitive texts that deter anyone who abuses the application of law and strives in his administrative specialization

2. Conducting a comprehensive evaluation process for governance programs.

The researchers also recommended:

1. Applying the governance mechanisms that the researchers cited to address the problem of financial and administrative corruption that afflicted state-owned enterprises and companies.

2. Spreading the culture of governance in society, through various media outlets and civil society organizations, and activating the role of the media in all its forms by educating people about types of corruption,

And ways of cooperating with him to eliminate it, and society realizes that governance is against any kind of corruption or any corruption that aims to rob society of its wealth, money and gains.